خطاب العرش

فى الدورة البرلمانية الحالية

« تثبت الفلاحة هنا أهم ما جاء به مما له علاقة بموضوعاتها »

الإكثار من الملكيات الزراعية الصغيرة :

« ومضت حكومتى قدما فى تنفيذ سياسة الإكثار من الملكيات الصغيرة لرفع مستوى صغار الزراع فباعتهم مساحات عديدة بشروط سخية .

وشرعت فى تجفيف وإصلاح مساحات واسعة بمنطقة بحيرتى مريوط وادكو وجزء من بحيرة المنزلة جنوبى غرب بورسعيد ومنطقة منخفضة شمالى شرق السويس، وتعمل على رى مساحة كبيرة من الأراضى من ترعة الاسماعيلية وإعداد مساحات أخرى بتفتيش بلقاس لتوزيعها على شبابنا المتعلم من خريجى المعاهد الزراعية علاوة على ما سبق توزيعه من قبل .

أما الذين لا ملكية لهم من الزراع ، فقد وزع على نحو ستمائة أسرة منهم حوالى ثلاثة آلاف فدان . واختيرت هذه الأسر من الجهات الأكثر ازدحاماً بالسكان بمديريات الدقهلية والمنوفية والغربية ، وأعدت لهم المساكن اللازمة ، ومنحوا الإعانات والمواشى والتقاوى ، وقد وضع برنامج اجتماعى لرعاية هؤلاء المنتفعين عن طريق مدهم بالسلف اللازمة وإنشاء الجمعيات التعاونية والعيادات الطبية والمدارس .

وتقوم حكومتى فى الوقت الحاضر بإعداد مسطح مماثل يوزع على عدد آخر بنفس الشروط والتسهيلات .

توفير المواد الغذائية :

قد تمكنت حكومتى من توفير مقادير القمح والذرة اللازمة للبلاد بالرغم من نقص محصول القمح والذرة عندنا ، وبالرغم من أزمة حبوب التغذية التى شملت

العالم فى العام الماضى ، وذلك بفضل استعمال فائض الأرز وبفضل المخزون من الأقطان لدى الحكومة .

وما زالت حكومتى ملتزمة سياسة إنتاج أكثر ما يمكن إنتاجه من الحبوب توفيراً لغذاء الشعب .

وهى تتعاون مع الهيئات الدولية المختصة على تخفيف أزمة الغذاء العالمية بتصدير الفائض من المواد الغذائية والحصول على حاجة البلاد من الحبوب والمخصبات الزراعية .

وتقوم حكومتى ببحث موضوع إنشاء مخازن للحبوب فى بعض المدن لحفظها مما يصيبها من فتك الحشرات والعوامل الجوية .

وقد زاد إنتاج السكر فى البلاد ، وستقوم الحكومة بإعادة النظر فى القيود المحلية المفروضة على تداول السكر واستهلاكه .

وينتظر أن يكون إنتاج الزيت والكسب من بذرة القطن المحلية كافياً لحاجة البلاد .

تحسين الحالة الاجتماعية للفلاح :

وتهتم حكومتى بالمراكز الاجتماعية ، وهى تنشىء ثلاثين مركزاً جديداً فيصبح عددها ١١١ مركزاً ، وستنشىء ثلاثين أخرى فى غضون السنة المقبلة .

وقد أتم مجلس النواب بحث مشروع القانون الخاص بفرض خدمات اجتماعية وصحية على ملاك العزب ، وتأمل حكومتى أن يتم إقرار هذا المشروع قريباً .

وتعتزم حكومتى التوسع فى إنشاء الوحدات الاجتماعية حتى تشمل جميع العواصم وبعض المراكز .

رفع مستوى الإنتاج الزراعى والحيوانى :

تعمل حكومتى جادة على رفع مستوى الإنتاج فى الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية ، كما ضاعفت جهودها فى توزيع التقاوى المنتقاة من القمح والشعير وغيرها بالبدل أو بالنقد . وستقوم هذا العام بتنفيذ القانون الخاص بتعميم

زراعة التقاوى المنتقاه من الحاصلات الزراعية فى سبعة مراكز جديدة بالوجهين البحري والقبلى ، كما بدأت فى تطبيق القانون الخاص بحماية بذور التقاوى بحيث تشمل الخضر .

وستعمل حكومتى على الإكثار من زراعة الزيتون وإنشاء خمس معاصر كبيرة لاستخراج الزيوت .

وتسير الحكومة فى تنفيذ برنامج تعميم المجموعات الزراعية . فأخذت فى استكمال مجموعات الوجه البحرى ، وأنشأت خمسـاً وعشرين أخرى علاوة على الخمس والعشرين مجموعة التى تم إعدادها فى العام الماضى وأمدتها بما يلزمها من الحقول النموذجية . وبدأت بإنشاء عشرين مجموعة بالوجه القبلى ، وستتبعها مجموعات أخرى إلى أن يعم هذا البرنامج جميع المراكز .

كما تعمل على استنباط صنفين جديدين من القطن والتوسع فى إنتـاج الذرة الهجين . وقد أعدت حكومتى التشريع اللازم لتوزيع الجاموس والأبقار على صغار المزارعين الذين لا يملكون الماشية .

وهي تو الى السير فى سبيل تحسين الإنتاج الحيوانى ، وتربية الأبقـار اللبنية والمحافظة على الجواميس الممتازة ومنع بيعها بعد انتهاء موسم حملها .

وقد أخذت الحكومة بعد أن وفقت فى مقاومة الأمراض الوبائية في الماشى فى تحضير اللقاح الواقى من المرض الرئيسى الذى يفتك بالدواجن بمقادير كبيرة وتكاليف قليلة وتحصينهـا به . وهى فى سبيل استصدار قانون يجعل هذا التلقيح إجبارياً .

السياسة المائية ومشروعات الرى الكبرى :

تواصل حكومتى بحوثها فى أعالي النيل لإعداد مشروعات الرى الكبرى . ولقد أتمت وضع السياسة المائية الجديدة للفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ وهى محل بحث الهيئات الفنية ، وسيعرض البرنامج على حضراتكم فى مستهل هذا الدور .

ولم تكد حكومتى تنتهي من تقوية قناطر إسنا حتى أخذت فى تنفيذ مشروع أدفينا كما أنها ستطرح قريباً فى المناقصة العامة مشروع تقوية قناطر زفتى .

وتهتم حكومتى بالبحوث العلمية والفنية ذات الصلة الوثيقة بالمنشآت الكبرى على النيل فأقامت محطة كبيرة كاملة للتجارب المائية بالقناطر الخيرية .

وترجو حكومتى أن تعرض على حضراتكم فى هذا الدور قانون الرى الجديد الذى سيحل محل لائحة الترع والجسور .

ولم تغفل حكومتى الاهتمام بالثروة الزراعية بالصحراء ، فأنشأت تفتيشاً خاصاً يشرف على رى الصحارى .

وقد أخذت فى العمل على تنفيذ مشروع استنزاف المياه الجوفية لاستخدامها فى تحويل حياض مديرية قنا فى مساحة كبيرة للرى الصيفى . وهى تزمع تجربة هذه الطريقة لخفض مستوى المياه الجوفية فى مناطق جنوب الدلتا .

وتسير حكومتى بخطى واسعة فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان ، وقد أتمت اللجنة الدولية بحث مشروع مصنع السماد . وسيعرض على حضراتكم ماانتهى إليه البحث فى مستهل هذا الدور . كما أنها معنية بإنشاء مصنع للصلب وستدعو قريباً لجنة دولية من الخبراء العالميين لبحثه .

كما تعمل جادة فى إقامة المحطات الميكانيكية والكهربائية الجديدة لاستكمال مشروعات الرى والصرف بالوجهين البحري والقبلى ، وعلى انشاء محطة مركزية كبيرة لتوليد الكهرباء بالقرب من طلخا .

رفع مستوى المعيشة فى مصر

رفع مستوى المعيشة فى مصر أصبح ولله الحمد هدفاً قومياً يدعو إليه أولو الأمر وقادة الفكر ودعاة الإصلاح ، والطريف فى هذه الدعوة أنها لم تعد تستند كما كانت فى الماضى إلى دوافع إنسانية وحسب ، بل أخذت تتجه اتجاهها الصحيح مستندة إلى دوافع وثيقة الارتباط بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ولسنا الآن بصدد التدليل على صحة هذا الاتجاه وجدواه ، بل نكتفى بتطبيق هذه النظرة الصادقة على مختلف البلدان المتحضرة فنجد أن مستوى معيشة سكانها يتناسب ارتفاعاً وهبوطاً وحالتها الاقتصادية والاجتماعية تناسباً مطرداً .

ولما كانت الزراعة قوام الحياة فى مصر منذ أقدم عصور التاريخ كان من الطبيعى أن يتجه دعاة الإصلاح إلى رفع مستوى معيشة الفلاح . ولا يسع أى مفكر فى الإصلاح أن يغفل عن شئون الزراعة والفلاح وأثرهما فى مشروعات الاصلاح على اختلاف نواحيها وأغراضها . تلك حقيقة مسلم بها ولا ينقص من قيمتها حقيقة أخرى مسلم بها ، وهى أن الزراعة وحدها أصبحت فى الوقت الحاضر لا تكفل سد مطالب الحياة الضرورية فضلا عن الكمالية . وتصدق هذه الحقيقة على جميع البلاد حتى التى بلغت فيها الزراعة شأواً عظيما من التقدم والارتقاء ذلك بأن مطالب الحياة تزايدت وتضخمت نتيجة لتقدم أساليب المعيشة ووسائلها ، حتى أن بعض المطالب التى كانت تعتبر فيما مضى من ألوان الترف أصبحت من لوازم الحياة فى هذه الأيام .

ولذلك فإن حجر الزاوية فى رفع مستوى المعيشة فى مصر هو تنمية الصناعة وتدعيمها بكافة الوسائل والعمل فى نفس الوقت على نهضة الزراعة لتبلغ بها أقصى درجات الإنتاج وبذلك تتضافر الصناعة والزراعة على بلوغ مستوى المعيشة المنشود . وهذا ماسنحاول رسم خطوطه الرئيسية مبتدئين بالوسائل التى تكفل التوسع الزراعي وتحسين الإنتاج ، وكذلك نشر الصناعة وخاصة التى تعتمد فى خاماتها على منتوجات الزراعة ، ولتكون فائدتها شاملة للناحيتين الصناعية والزراعية .

أولا — زيادة المساحة المزروعة :

١ — لانزيد رقعة الأرض الزراعية فى الوقت الحاضر على ستة ملايين فدان وهى نفس المساحة المزروعة تقريباً منذ كان عدد السكان نحو ١٦ مليونا من الأنفس ، وقد بلغ عدد السكان حسب الإحصاء الرسمى الأخير عام ١٩٤٧ قرابة عشرين مليونا فبلغت نسبة الزيادة بذلك ٢٠ ٪ مما كان عليه عدد السكان في عام ١٩٣٧ وسوف يصل إلى نحو ٢٤ مليونا من الأنفس فى عام ١٩٥٧ ونحو ثلاثين مليونا فى عام ١٩٦٧ .

نعم إن هناك مليونا من الأفدنة من الأراضى البور القابلة للزراعة ، ويتعين استصلاحها فى أقرب وقت ومليون فدان من أراضى الحياض قابلة لأن تكون أرض مشروعات ، ولكن هذا لا يحل إلا جزءاً بسيطاً من المشكلة التى تواجه البلاد بسبب تزايد عدد سكانها بهذه النسبة الكبيرة ، لأن رقعة الأرض الزراعية فى مصر تضيق عن مد سكانها بما يكفيهم من القوت الضرورى . فضلا عن مستوى كريم للمعيشة . والدليل على ذلك مناجد قريب لا يعدو فترة الحرب الأخيرة . بل وما زلنا بهذه الحالة إلى الآن ، إذ لجأت الحكومة وما زالت تلجأ لسد هذا العجز فى أقواتنا إلى استيراد القمح والذرة من الخارج ، وهو علاج إن كان مأمون العاقبة فى أوقات السلم فانه ينطوى على جانب عظيم من الخطورة بل على كل الخطورة فى أوقات الحرب العالمية . وشبح الحرب العالمية الثالثة جاثم فوق صدور العالم ولا يستطيع أشد المتفائلين توقع تأخر اشتعالها أكثر من عام واحد .

٢ — فلو أمكننا تحقيق أحسن الفروض بإتمام استصلاح المليون فدان البور فى مدى العشرين سنة التالية لبلغت مساحة الأرض المزروعة فى عام ١٩٦٧ سبعة ملايين فدان ، وعامئذ يصل عدد السكان إلى ثلاثين مليوناً من الأنفس يعيش ثلاثة أرباعهم على الزراعة أى نحو ٢٢ مليون نسمة بمعدل أقل من ثمانية قراريط من الأرض لكل فرد منهم مما يجعل مستوى المعيشة فى مستوى الحرمان ، كما عبر بذلك أمام مجلس النواب أحد وزراء المالية السابقين . وإنه لقول حق يكفى للتدليل على

صحته العلم بأن نصيب الفلاح من الأرض فى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ نحو تسعة فدادين أى ما يعادل نصيب سبعة وعشرين فلاحاً مصرياً من الأرض .

٣ — ومع ذلك فإن استصلاح الأراضى البور يجب أن تتضافر جميع الجهود لإتمامه فى أقرب وقت مهما بلغت نفقاته ، لأنه أحد العوامل التى تساعد على رفع مستوى المعيشة . والاستصلاح فى الوقت الحاضر يسير بخطى بطيئة جداً لدرجة لاتكاد تعوض مايستقطع من الأراضى الزراعية للمنافع العامة كمشروعات الرى والصرف والمبانى والطرق العامة . والأمر من الأهمية بحيث يستلزم اسراع خطوات الاستصلاح ، ولو اقتضى الحال أن يعهد به إلى شركات مصرية تساهم فيها الحكومة ،على أن تتخذ كافة الاحتياطات والاشتراطات التى تكفل اتمام عمليات الاستصلاح فى مدة محددة تقوم بعدها الشركات ببيع الأراضى المستصلحة لصغار الزراع بأسعار معتدلة وشروط ميسورة تهيء للشركات ربحاً معقولا لرءوس أموالها دون ارهاق الزراع .

٤ ويتصل بهذه الناحية من نواحى الاصلاح استغلال المليون فدان التى بأراضى الحياض فى زراعة حاصلات صيفية بدلا من الاقتصار على الحاصلات الشتوية كما هو الحال الآن ، وذلك إما بتحويلها إلى أرض مشروعات أو بريها من المياه الجوفية على نطاق واسع منظم ، وهو الأفضل ، لأنه يزيد فى انتاجها ويحفظ عليها خصبها ويوفر مياه النيل اللازمة لريها .

ونجاح هذه الخطة يستلزم الاهتمام والعناية من جانب وزارة الأشغال حيث تقوم بتنفيذ مشروعات الرى والصرف اللازمة لإتمام الاستصلاح على أكمل وجه وفى أقرب وقت واقامة الطلمبات اللازمة لاستغلال المياه الجوفية فى رى أراضى الحياض السالفة الذكر .

٥ — ويتصل بموضوع زيادة المساحة المزروعة وأثره فى رفع مستوى المعيشة تسهيل وتنظيم الهجرة إلى السودان الذى يشكو قلة عدد سكانه مع كثرة المساحات الشاسعة من الأراضى القابلة للزراعة . والسير فى هذا الاتجاه ذو فائدة

مزدوجة لشطرى الوادى : مصره وسودانه على السواء ، لأنه يخفف الضغط المتزايد باطراد على رقعة الأرض الزراعية المحدودة بسبب اكتظاظها بالسكان ، وفى نفس الوقت يرفع مستوى معيشتهم ، ويكفل تقدم ورفاهية السودان .

ثانيا — رفع مستوى غلة الفدان :

١ — ان رفع مستوى غلة الفدان من الحاصلات بنسبة ٢٠ ٪ مثلا يعادل فى نتيجة زيادة المساحة المزروعة بنفس هذه النسبة أى بمقدار مليون وربع فدان وهى خطوة كبيرة فى بلوغ الهدف .

ويمكن تحقيق ذلك بتعميم تطبيق نتائج الأبحاث الفنية على الزراعة العملية فى مختلف نواحيها كتعميم زراعة التقاوى المنتقاه من حاصلات الحقل والخضر والفاكهة ، والتوسع فى استعمال الآلات الزراعية الحديثة بواسطة جمعيات التعاون لمصلحة صغار الزراع ، وتعميم المجموعات الزراعية ، والاكثار من محطات التجارب التى تؤدى للفلاح ارشادات عملية يفيد منها فى تحسين إنتاجه كما ونوعا .

٢ — كما أن العناية بتربية الماشية والاكثار منها فى مناطق شمال الدلتا يؤدى إلى زيادة خصب التربة ويزيد إنتاجها بما يوفره لها من الأسمدة البلدية فضلا عن الفائدة المباشرة من زراعة الحاصلات البقولية لغذاء الماشية ، وسد حاجة الصناعة اللبنية بما يغنى البلاد عن استيراد الألبان ومنتوجاتها .

ثالثا — اتباع سياسة زراعية صائبة :

١ — يجب أن تهدف هذه السياسة إلى التوسع فى زراعة الحاصلات التى يمكن تصديرها إلى الخارج بنجاح كالقطن والأرز والبصل . ويجب أن يخضع هذا التوسع للمبررات الاقتصادية السليمة مثل توافر الأسواق للمحصول المصدر وبيعه بأسعار مجزية فضلا عن وفرة محصوله وجودة صنفه بالقياس إلى نظائره فى البلدان الأخرى . فلو أن الناحية الاقتصادية بررت التوسع فى زراعة القطن على حساب محصول القمح مثلا لوجب عدم التردد فى اتباع هذه السياسة وجعلها اجبارية فى أوقات السلم ، وأن تكون هذه السياسة من الإحكام والمرونة ، بحيث

يمكن تعديلها وفقاً لمقتضيات الطوارىء التى تمليها الظروف الاستثنائية مثل قيام حرب عالمية أو ما فى حكمها من تقلبات اقتصادية .

٢ — كما يجب أن تشمل هذه السياسة تحديد المواصفات اللازمة لما يصدر من حاصلاتنا الزراعية فى الأسواق الأجنبية للاحتفاظ بسمعتها ، وأن تحدد تبعاً لذلك المناطق الزراعية التى تكفل تربيتها وظروفها المحلية جودة الصنف أما ماينتج من المناطق الأخرى فيخصص للاستهلاك المحلى ، وذلك فى حدود القواعد الاقتصادية السليمة .

رابعاً — الصناعة هى العامل الرئيسى لرفع مستوى المعيشة :

قبل الكلام على موضوع الصناعات لابد من الإشارة بإيجاز إلى أن النهوض بالزراعة الذى تقدم الكلام على أهم وسائله ليس وحده بكاف لرفع مستوى المعيشة .

فقد أوضحنا فيما تقدم أن بلوغ رقعة الأرض أقصى حدودها وهو سبعة ملايين فدان لايحل مشكلة قلة نصيب الفرد من تلك المساحة حتى مع رفع مستوى الإنتاج الزراعى العام ، وذلك بمقارنة هذا النصيب بنظائره فى كثير من البلدان الأخيرة كما تقدم ذكره ، ولو أنه يساهم فى رفع مستوى المعيشة مساهمة جزئية ، فلو لجأنا لأحسن الفروض وهو أن استصلاح الأراضى البور سيتم فى العشرين عاماً التالية أى بمعدل ٥٠٠٠٠٠ فدان سنوياً ، وأن الأبحاث والجهود الفنية وتعميم تطبيق نتائجها لترقية الزراعة ورفع مستوى إنتاجها قد آتت أكلها في نهاية العشرين عاما القادمة حتى ضاعفت الإنتاج عما هو عليه فى الوقت الحاضر ، لو حققنا هذه الفروض جميعاً لكانت النتيجة بمثابة مضاعفة رقعة الأرض المزروعة ، وبالتالى مضاعفة نصيب الفلاح ، منها فيصبح معادلا لستة عشر قيراطاً بدلا من نصيبه الحالى وهو ثمانية قراريط ، فهل هذا يغير كثيراً من حالة الفلاح الراهنة أو بمعنى أدق : هل هذا هو الحد المنشود لمستوى معيشته ؟ لاجدال فى أن هذا بعيد عن مستوى الحياة الكريمة الذى نسعى لكى نحققه لسكان هذا الوادى .

ومن هذا تظهر ضرورة إدخال الصناعة فى برنامج رفع مستوى المعيشة وتدعيم الصناعات التى ثبتت أركانها وبررت وجودها فى الظروف العادية وأوضح مثل لهذه الصناعات الناجحة صناعة الغزل والنسيج التى وقفت على أقدامها بعد الحرب العالمية ووفت البلاد حاجتها من الأقمشة خلال الحرب العالمية الثانيـــة وما زالت فى نجاح مطرد يجعلنا نؤمل لها الازدهار فى السنوات المقبلة خصوصاً وأن مادتها الخام من محصولنا الرئيسى وهو القطن . وإزدهار مثل هذه الصناعة فضلا عن فوائده للبلاد من الناحية الاقتصادية يعود بفوائد غير مباشرة على الزراعة والمشتغلين بها ، إذ يمتص عدد كبيراً من الفلاحين فيرتفع نصيب الفرد منهم من الأرض الزراعية كما يترتب على ذلك تقليل عدد المتعطلين منهم وتقليل أيام التعطل من العمل الزراعى بسبب طبيعته الموسمية ، وهى تبلغ فى الوقت الحاضر نصف أيام السنة تقريباً .

ونشير فيما يلى إشارة موجزة إلى أهم الصناعات الزراعية التى ينتظر لها النجاح لتوافر موادها الخام سواء من ناتج الزراعة أو من الثروة المعدنية وتعطى الأولوية للصناعات التى تعود فوائدها بطريق مباشر أو غير مباشر على الزراعة :

١ - صناعة الورق العادى وورق الكتابة ، لأن خاماتها متوافرة من فاضلاتنا الرئيسية ، وهى حطب القطن وقوالح الذرة وقش الأرز .

٢ — ومن حسن الحظ أن كثيراً من الخضر والفاكهة الطازجة لها سوق رائجة فى بعض البلدان الأوربية وعلى الأخص فى فصل الشتـــاء حيث يمكن تصديرها إلى تلك الأسواق .

ولهذا تجب العناية بزراعة هذه الأصناف والتوسع فى مساحاتها بالمناطق الصالحة التى تكفل إنتاج الأصناف الممتازة من تلك الخضر والفاكهة . ولاخوف من التوسع فى هذه الناحية بصفة عامة ، لأن المجال يتسع لصناعتى تجفيفها وتعبئتها بعد استيراد مايلزم لهذه الصناعة من صفيح وقصدير وكاوتشوك وخشب للتعبئـــة والمواد الكيماوية اللازمة للحفظ ، وهنا تمتد الفائدة أيضاً للميدان الزراعى بما تكفله هذه الصناعة من تنظيم أسعار الحاصلات وجعلها أكثر استقراراً وتوفير الأغذية المحفوظة بأسعار تكون فى متناول الطبقة الفقيرة .

٣ — صناعة الألبان ومنتوجاتها بحيث تستغنى البلاد عن استيرادها أو على الأقل عن استيراد جزء كبير منها ، والنجاح مكفول لها إذا ماوضعت سياسة منظمة لتربية الماشية وتغذيتها والتوسع فيها بالمناطق الملائمة لها مثل شمال الدلتا وسيترتب على ذلك استهلاك جزء كبير من بقايا الحاصلات الزراعية فى تغذية الماشية مثل كسب بذرة القطن ورجيع الكون وقد ثبت صلاحيتهما للتغذية .

٤ — الصناعات الريفية : وهى عمل بسيط يمكن بواسطته توفير ربح مجز للفلاحين فى أوقات فراغهم مع عدم حاجتها إلى مهارة خاصة مثل صناعة الغزل والأكلة والأقفاص والمقشات والخوص وغير ذلك من الصناعات التى تتوافر خاماتها فى الريف .

٥ — ومن أهم الصناعات التى تترتب على تأسيسها وتشجيعها فائدة مزدوجة للصناعة والزراعة معاً صناعة سماد السوبر فوسفات ، لأن مادته الخام وهى الفوسفات متوافرة فى الصحراء الشرقية ، وقد ثبتت فوائد هذا السماد بصورة قاطعة فى زيادة محصول البرسيم والفول والأرز زيادة ملموسة . وقد تسفر الأبحاث الجارية للتسميد به فى الحاصلات الأخرى عن مثل هذه الفائدة .

أهم وسائل النهوض بالصناعة وتدعيمها :

ولا يسعنا أن نختتم الكلام على الصناعة وهذه أهميتها دون الإشارة إلى أهم وسائل النهوض بها وتدعيمها .

ويمكن تلخيص تلك الوسائل فى تدبير رءوس الأموال اللازمة لقيام الصناعات المختلفة وتنظيم تمويلها وتوجيهها التوجيه الفنى والاقتصادى الذى يكفل نجاحها وازدهارها .

١ — فأما عن تدبير رءوس الأموال اللازمة فلا شك أن تكوين شركات المساهمة المختلفة هو الطريق العملى لذلك . وعماد ذلك توظيف الأموال المدخرة لدى الأفراد فى تكوين الشركات المساهمة .

والأموال المدخرة أكثر ماتوجد لدى الأغنياء ، ونسبة كبيرة منهم من الزراع

الذين يمتلكون مساحات واسعة من الأراضى . لذلك كان اقتراح تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية الذى تقدم بمشروع قانونه إلى مجلس الشيوخ منذ ثلاث سنوات زميلنا المحترم محمد بك خطاب عظيم الفائدة من هذه الناحية فضلا عن النواحى الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التى يترتب عليها مجتمعة رفع مستوى معيشة الفلاح وذلك بتوظيف الأموال المدخرة لدى كبار الزراع فى الشركات المساهمة بدلا من شراء الأطيان بعد الحد الذى ينص عليه القانون المذكور ، ومع أن مشروع القانون فاز بموافقة لجنة مجلس الشيوخ المختصة فإنه لم يصدر إلى الآن .

ونحن نرجو مخلصين أن يصدر هذا القانون فى أقرب وقت لتجنى البلاد ثمراته الاجتماعية والاقتصادية فى رفق وهوادة .

٢ — ويلى موضوع تدبير رءوس الأموال اللازمة مسألة تمويل الصناعة تمويلا منظماً ، وقد صدر أخيراً قانون بإنشاء بنك التسليف الصناعى وهو يقوم من المشتغلين بالصناعة مقام بنك التسليف الزراعى من الزراع .

٣ — ومن الوسائل اللازمة التى تكفل النجاح للصناعة التنظيم والتوجيه الفنى لمختلف الصناعات والإشراف عليها إشرافا تغذيه الحكومة بالمساعدات المادية والأدبية ، أسوة بما تفعله حكومات البلدان الصناعية الراقية .

٤ — ولا نعدو الحق بعد ذلك إذا قلنا إن مستقبل الصناعة فى مصر أصبح الآن أكثر أملا فى النجاح والازدهار بعد أن بذلت هذا العام خطوات إخراج مشروع توليد القوى الكهربائية من مساقط خزان أسوان إلى حيز الوجود مما يكفل إحياء كثير من الصناعات الجديدة ، وتدعيم الموجود منها وجعلها أقدر على الصمود فى ميدان المنافسة بما يتيحه مشروع الكهرباء المذكور من مصدر رخيص للقوة المحركة ، وما يترتب على ذلك من خفض نفقات الانتاج فلا تعود صناعاتنا فى حاجة إلى قيود تجارية أو حماية جمركية لتستطيع التغلب على منافسة السلع المستوردة ، لأنه لا يقدر لهذه الحواجز طول البقاء وخاصة بعد التطورات الأخيرة التى ألمت بالشئون الاقتصادية العالمية والتى تزداد تمكيناً ورسوخاً بتقدم وسائل النقل التى قربت بين أقطار العالم حتى ليلوح أن الزمن الذى تصبح فيه أمم العالم وكأنها أمة واحدة أو مجموعة أمم متحدة ليس ببعيد .